كاملة، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتدخل الاجنبي المسلّح أو اثر برامج الفضاء أو التكنولوجيا العسكرية.

وبمعالجة هذه القضايا على المستوى الجماعي الاقليمي، فان مجلس الأمن والثقة في الشرق الاوسط سيساعد على تعزيز السلام العربي ـ الاسرائيلي والامن. والامر الأكثر التصاقاً بصلب الموضوع انه سيوفر منبراً تحتاج المنطقة اليه كثيراً لمعالجة الازمات وذلك لأنه «يحمي» اعضاءه، الى درجة ملحوظة، من آثار الاحداث التي تزعزع الاستقرار التي تحدث في مناطق بعيدة مثل الصراع على السلطة في جمهوريات آسيا الوسطى في الاتحاد السوفياتي السابق أو تزايد حدّة السباق الهندي ـ الباكستاني في مجال التسلّح الاستراتيجي. وفي الوقت عينه، فان وكالات التخصّص في مجلس الامن والثقة في الشرق الاوسط تستطيع ان تناقش وسائل تعديل اجراءات الامن القائمة ليس، فقط، لامتصاص آثار التطورات السياسية أو الاستراتيجية في نطاق المنطقة ومحيطها، وانما، أيضاً، لبحث التوقعات وتتهيّأ لاستقبال التحديث التكنولوجي الذي قد يخل باستقرار التوازن ويدفع الى العودة الى النزاعات أو التسلّح.

وببث الطمأنينة في قلب اسرائيل، فان الاطار متعدّد الطرف سيوفّر، مرة أخرى، مرونة أكبر و«فسحة» تستطيع، من خلالها، الدولة الفلسطينية ان تكسب المزيد من الاستقلال وتتمتع بمتطلباتها الاساسية. وبالتركيز على القضايا التي تهم فلسطين، فان مجلس الامن والثقة في الشرق الاوسط سيوفر لها نطاقاً أوسع للتعاون الاقليمي لممارسة سياساتها الخارجية والاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة: القالب الآمن

ان المقارنة بين تعريف الامن الفلسطيني، الذي قدّم في هذه الدراسة، مع متطلبات الامن الاسرائيلي المعترف بها يوضح ان كليهما يعملان في نطاق «قالب ذي علاقة بالوجود» يتألف من ثلاثة عناصر أساسية: سياسية، اقليمية وأمنية. وبالنسبة لكل واحد مِّن الشعبين، فان حرية التعبير عن الهوية الوطنية وممارسة السيادة الجماعية ـ حق تقرير المصير ـ هي مسألة ضرورية. وتتبني هذه المتطلبات على أساس ملكية الارض والموارد ـ وهي التي تشكّل جزءاً من الهوية وكذلك الوسائل الضرورية للحياة والاستمرار في البقاء ـ ووسائل مضمونة للحماية أو الدفاع عن النفس.

ان النسب التي تتحّد بها هذه العناصر الثلاثة لتشكّل القالب ذا العلاقة بالوجود تختلف بالنسبة الى فلسطين واسرائيل. ان الاولويات والظروف والاحتياجات الملحّة ليست متطابقة بالنسبة للجانبين، ومن ثم سيكون هنالك، على الدوام، عدم اتساق، وذلك بالرغم من انه يجب القضاء على التناقضات القائمة على الحرمان والقهر. ان عدم الاتساق لا يجب ان يكون امراً سلبياً؛ وفي الحقيقة، فانه يوفّر وسيلة للتوصل الى حل وسط حول المطالب المتنافس عليها، وذلك يجعل المقايضات المتبادلة امراً ممكناً. وكلّما احرز المزيد من المكاسب في جانب، أمكن تقديم تنازلات في الجانب الآخر. والمفتاح لتحويل عدم الاتساق الى رصيد ايجابي عوضاً عن ان يصبح قضية للنزاع هو تطبيق المبدأين التوأم، وهما التبادلية والمساواة في اتفاق السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي النهائي، وفي كل أو أي من أجزائه المكوّنة له.